حـــق المـــرأة في إبـــداء الـــرأي والمشـــورة

إن من تأمل في عهد وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، خير الأنام؛ يجد أن المرأة سطّرت صفحات مشرقة في تاريخ الأمة، وساهمت مع الرجل في مسيرة الحياة، ضمن ما يناسب طبيعتها، ويتوافق مع أحكام الشريعة.

جاءت الشريعة بتكريم المرأة، واحترام كيانها، والعناية بأمورها، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من أشد الناس حرصاً على المرأة، فكان صلى الله عليه وسلم يُكرمها، ويرفع من شأنها، ويشاورها، ويأخذ برأيها، وحذّر من ظلمها وممارسة أي نوع من أنواع التسلط والقهر عليها، والذي يطالع النصوص الشرعية يجد هذه المسألة واضحة جلية، فالمرأة مخلوق مُكرَّم مثلها مثل الرجل، لها حقوق وعليها واجبات.

جاء الإسلام ومعه الكرامة والعزة والشرف والتقدير للمرأة، جاء بما يكفل حقوقها ويحميها من كيد الآخرين وعدوانهم؛ لما في طبيعتِها من اللين والرقة؛ فهي الأم الحنون، وهي الأُخت الكريمة، وهي الزوجة الحبيبة، وهي البِنت الرقيقة؛ فالمرأة نبع الحنان، ومصدر الأمان، ونهر الحب والعطاء والعرفان.

وقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة رضي الله عنها في الحديبية وأخذ برأيها، وهذا دليل على جواز استشارة المرأة الفاضلة، المعروفة بوفور عقلها، وقد أخذ نبي الله شعيب برأي ابنته حين قالت: (يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين).

دخول المرأة مجلس الشورى السعودي:

صدر الأمر الملكي بمنح النساء حق دخول مجلس الشورى السعودي، وقد نُشرت آراء عدد من أصحاب الفضيلة العلماء والفقهاء والدعاة الذين ثمّنوا القرار الملكي المتضمن تشكيل مجلس الشورى في دورته الجديدة، وإدخال المرأة عضواً في المجلس..

وقالوا: إن الأمر الملكي الكريم حدد الضوابط الشرعية التي يجب الالتزام بها لتحقيق هذه العضوية بكل دقة ومسؤولية، ومنها أن تلتزم المرأة العضو بضوابط الشريعة الإسلامية، دون أي إخلال بها البتة، وتتقيد بالحجاب الشرعي، وأن يخصص مكان لجلوس المرأة وكذلك بوابة خاصة بها، للدخول والخروج في قاعة المجلس الرئيسة، وكل ما يتصل بشؤونها بما يضمن الاستقلال التام عن الرجال. وأن يتم تخصيص أماكن للمرأة، تضمن الاستقلال التام عن الأماكن المخصصة للرجال بحيث تشتمل على مكاتب مخصصة لها. وللعاملات معها، وثمنوا التزام مجلس الشورى بتنفيذ هذا التوجيه الملكي بكل دقة ومسؤولية بما يضمن الاستقلال التام للمرأة في المجلس وببعدها عن مجال عمل الرجال.

وأكّد أصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ حرص ولاة الأمر على كل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن وأن قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - تأتي ملتزمة بالشريعة ونابعة من الكتاب والسنة، ومنها هذا القرار الصائب الذي أكد على هذه الضوابط الشرعية الدقيقة، وقدم أصحاب الفضيلة العلماء نماذج لاستشارة المرأة عبر التاريخ الإسلامي، وما يمكن أن تقدمه من رأي ومشورة يصب في مصلحة الدولة.

فقد أوضح معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن دخول المرأة في عضوية مجلس الشورى، وفق التراتيب والضمانات الشرعية التي قيّد بها الأمر الملكي الكريم أسلوب مشاركتها في المجلس تمثل رافداً مهماً للعمل الشوري في المملكة، وإضافة مُكَمِّلة لتنوع وتعدد خبراته واهتماماته، وذلك وصلاً لعملها السابق بوصفها مستشارة في المجلس حيث تم بموجب الأمر الكريم تطوير هذه المشاركة في مرحلتها الانتقالية إلى حق الإدلاء بصوتها ليتكامل مع منظومة الرأي المُستَطلع من قبل ولي الأمر - حفظه الله - أو المبادر به من قبل المجلس الموقر وفق أحكام نظامه.

بناء دولة إسلامية حديثة:

بينما أشاد معالي رئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبد اللطيف بن عبد العزيز آل الشيخ بالأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله-.

وقال معاليه: لقد سعدنا بالأمر الملكي الكريم وبما تضمنه من إشراك المواطنة السعودية في مجلس الشورى، لإبداء رأيها وعرض مشورتها، في الأنظمة والتقارير والمعاهدات والموضوعات التي تعرض على مجلس الشورى وفق اختصاصه.

ونؤمل إن شاء الله أن يكون في رأي عضوات مجلس الشورى - وهن بحمد الله قد جمعن بين الخبرة العملية في القطاعات الحكومية والتعليم الأكاديمي العالي-؛ إعانة لولي الأمر ونوابه في اتخاذ القرار المناسب، من خلال الاستئناس بما يرد إلى مجلس الوزراء من توصيات مجلس الشورى والأخذ بما يعين على أداء الواجب والأمانة المناطة بولي الأمر حفظه الله.

ومضى معالي الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ قائلاً: إن قرار خادم الحرمين الشريفين مشاركة المواطنات السعوديات المعروفات بالعلم والمعرفة في عضوية مجلس الشورى؛ يعد متمماً لمسيرة خادم الحرمين الخيِّرة لتأصيل العدل وتحقيقه، وبناء دولة إسلامية حديثة، متمسكة بدستورها الخالد المتمثّل في القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة.

وقال معالي الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ: ولا شك في أن إشراك المرأة في الشورى للاستئناس برأيها أسوة بالرجل هو منهج يوافق الكتاب والسنَّة، وقد سبقنا في انتهاجه الرسول صلى الله وعليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده.

رؤية القائد المبصر الحكيم:

من جانب آخر أشاد معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ عبد العزيز بن محمد النصار بالأمرين الملكيين الكريمين اللذين أصدرهما خادم الحرمين الشريفين وهما تعديل نظام مجلس الشورى وإعادة تشكيل المجلس الذي حدد رئيساً و١٥٠ عضواً بما لا يقل عضوية المرأة عن ٢٠٪ من مجمل الأعضاء.

وأكد النصار أن رؤية خادم الحرمين الشريفين جاءت خلال افتتاحه أعمال

السنة الثالثة للدورة الخامسة للمجلس والمتضمن موافقته على مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى وتأكيده -أيده الله- على دور المرأة في المجتمع، مبيناً أن رؤيته لدور المرأة هي رؤية القائد المبصر والحكيم مثمناً دورها العظيم في النهوض بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن من خلال أفكارها البناءة والمشاركة برأيها في مواجهة تحدِّيات العصر وذلك وفق القواعد الشرعية التي كفلها الإسلام لها.

وبيّن الشيخ عبد العزيز أن هذين الأمرين مستمدان من أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تأسس عليها - بحمد الله - كيان هذا الوطن الغالي والتي تجيز شرعاً مشاركة المرأة عضواً في مجلس الشورى وفق الضوابط الشرعية.

وثمّن رئيس ديوان المظالم هذين الأمرين مبيناً أنه ينم عن مناصرته - أيده الله - لحقوق المرأة التي تشارك الرجل في شتَّى مجالاته وفق الكتاب والسنَّة المطهرة التي حفظت الحقوق للرجل والمرأة.

القرار يحقق مصالح عدة:

وقال فضيلة أ. د. أحمد بن عبدالله السالم وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون الطالبات: في البداية نتقدم بوافر الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على هذه القرارات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن ونتطلع ممن شملتهم هذه الثقة الكريمة استثمارها لتتحقق الغاية التي تتغياها منها حكومتنا الرشيدة - أيدها الله - وعلى رأسها المليك المفدى وولي عهده الأمين. ولا شك في أن مشاركة المرأة بما نسبته (٢٠ بالمائة) يحقق مصالح عدة منها ما يتعلق بالمجلس نفسه، حيث إن من القضايا والشؤون التي يناقشها مجلس الشورى ما يتعلق بالمرأة علميّاً وثقافياً واجتماعياً وهو ما يجعل رأيها محل التقدير والاعتبار لأنه يأتي من صاحبة الشأن.

بِناء الوطن والرقي به وفق قواعد الشريعة:

وعن الأبعاد المتوقعة بعد انضمام المرأة للعمل في عضوية المجلس يشير فضيلة الشيخ الدكتور هشام بن عبد الملك آل الشيخ الأستاذ المشارك بالمعهد العالي للقضاء وأمين عام الجمعية الفقهية السعودية السابق والباحث المعروف؛ إلى أن القيادة الحكيمة عودتنا أننا كالجسد الواحد لا فرق بين الرجل والمرأة في بناء الوطن والرقي به وتنميته.

وأضاف: إنني على ثقة أن من تم تكليفه بعضوية مجلس الشورى من الرجال أو النساء قادرون بحول الله على صناعة وسن أنظمة تعود علينا في مملكتنا الحبيبة بالخير والرخاء.

تحقيق المصالح ودفع المفاسد:

ويقول فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور صالح بن غانم السدلان أستاذ الدراسات العليا بكلية الشريعة بالرياض والفقيه المعروف: إن دخول المرأة مجلس الشورى فيه مصلحة ورأي ولي الأمر أنه ينبغي أن تشارك المرأة في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وهذا يحقق المصلحة ويدفع المفسدة وهو كما ورد في الأمر مضبوط بضوابط شرعية، ففي هذا إن شاء الله خير ومصلحة.

وصية للمرأة داخل المجلس:

وعن وصية الشيخ للمرأة التي دخلت مجلس الشورى قال: وصيتي أن يمتثل الأوامر التي بيِّنها خادم الحرمين الشريفين وأن تكون المرأة تحت ضوابط تنطلق من كتاب ربنا وسنّة نبينا صلى الله عليه وسلم.

المرأة كائن كامل الأهلية وأهل للمشورة:

والمرأة طالما أنها كاملة الأهلية؛ فهي أهل للمشاورة ولكن ينبغي اختيار من لديه علم وكفاءة في هذا المجال ليكون على قدر المسؤولية والمشورة.. فالمشورة - كما قلت - حق شرعي، ووجودها في المجالس الشورية الملتزمة بالضوابط الشرعية وجود صحيح ولا مشكلة في ذلك، وهذا ما أشار إليه الملك عبد الله خادم الحرمين الشريفين عندما حدد وجودها بتوافر الضوابط الشرعية وأكّد على الالتزام بذلك، وكان الأمر واضحاً في ذلك، والملك عبد الله - وفقه الله - لا تصدر أوامره ولا سياساته إلا وهي متوافقة مع الشريعة وهو حريص على ذلك أثابه الله.

قيادتنا الحكيمة ملتزمة بنصوص الكتاب والسنّة:

ويقول فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم بن عبد الله المطلق الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والباحث الشرعي المعروف: إن ما منّ الله به على قيادة هذا الوطن العزيز التمسك بكتاب الله تعالى وهدي نبيه صلى الله عليه وسلم، ومن يتمسك بنصوص الكتاب والسنَّة لن يضل أبداً، كما أرشد إلى ذلكم النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك تميز قادة هذه البلاد بانتهاج الوسطية ببركة الوحيين الشريفين ومن ذلك إعطاء المرأة مكانتها وقيمتها التي أكرمها بها هذا الدين، وعناية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله من عبد العزيز - حفظه الله - بشؤون المرأة السعودية وإعطاء الفرصة لها في المشاركة والإسهام في التنمية والرقي والتطور الذي تشهده بلادنا العزيزة دليل على ذلك، فصدرت توجيهات مقامه الكريم بتعيين عدد من العنصر النسائي في مناصب قيادية ومهمة، من ذلك معالي الأستاذة نورة الفايز نائباً لسمو وزير التربية والتعليم لشؤون البنات، تلا ذلك تعيين عدد من النساء السعوديات المميزات واللواتي أفنين أعمارهن في خدمة هذا الوطن في عدد من المجالات ليحظين اليوم بالمشاركة في مجلس الشورى، ولا شك في أن مثل هذه القرارات المهمة قرارات مسددة وموفقة وتنبئ عن نظرة ثاقبة ورؤية ناضجة، فمشاركة المرأة السعودية للرجل في الرأي والقرار والتعليم والصناعة وغيرها من المجالات التي لا تفضي لخلوة محرّمة ولا اختلاط يؤدي إلى فاحشة فلا محذور فيها.

منافسة المرأة على المجالس المحلية:

ولم تقتصر القيادة الحكيمة على إشراك النساء في مجلس الشورى فقط، بل تم منحها الحق في الترشح لعضوية المجالس البلدية، و«ترشيح» المرشحين.

وحققت المرأة السعودية خلال السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً؛ إذ تولت منصب مساعد وزير التربية والتعليم لقطاع تعليم البنات، بينما تولت أخريات وظائف رفيعة في مرافق حكومية بجانب التمتع بعضوية مجالس الغرف التجارية.

وأقر العاهل السعودي في خطابه لدى افتتاح دورة جديدة لمجلس الشورى السماح للمرأة السعودية أن تكون عضواً في مجلس الشورى، وأن تترشح للانتخابات البلدية، ولها الحق في المشاركة في «ترشيح» المرشحين وفقاً للضوابط الشرعية.

إن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وحكومته تعمل ليلاً ونهاراً على إيفاء الحقوق لأصحابها، وتعمل على أن تنال المرأة حقوقها، وأن تكون مصونة مكرمة في مجتمعها، غير مهانة ولا محتقرة، يُؤخذ برأيها وتعامل المعاملة اللائقة بها، لينتفع المجتمع بأبنائه جميعاً.